# عنوان المداخلة:

# تحديات السياسات الصناعية للقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أ/ بعلي حمزة أ/ بنية محمد

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

البريد الالكتروني: Hamza_baali@yahoo.fr البريد الإلكتروني: Bennia.mohamed@hotmail.fr

الكلمات المفتاحية: السياسات الصناعية، المؤسسات ص م، الإستراتيجية الصناعية، قطاع الصناعة في الجزائر.

يعد القطاع الصناعي قطاعا أساسيا لما يؤديه من دور في حركية الاقتصاد الوطني وتحريك عجلة النمو، إلى جانب إمكانية مساهمته في تقليص حجم الواردات السلعية وبالمقابل رفع حجم الصادرات وتحقيق الاكتفاء الذاتي. وخلال المسيرة التاريخية للاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال، نجد أن مطلع السبعينات كان بداية لوضع مخططات تنموية لدعم جانبين أساسيين : الثورة الصناعية والثورة الزراعية.

الجزائر تسعى اليوم جاهدة للنهوض باقتصادها بناء على استراتيجيات صناعية لأنها أدركت ومنذ زمن بعيد رغم كونها بلد غني بالثروات الطبيعية، إلا أن الاقتصاد القائم على المحروقات هو اقتصاد مبني فوق جبل بركاني يحتمل أن يفور دون سابق إنذار.

و تمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية ، والباحثين في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية ، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول .وتشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة اليوم محور اهتمام السياسات الصناعية الهادفة إلى تخفيض معدلات البطالة في الدول النامية والدول المتقدمة صناعيا بصرف النظر عن فلسفاتها الاقتصادية وأسلوب إدارة اقتصادها الوطني

ومن بين أهم إفرازات المحاولات الإصلاحية للاقتصاد الجزائري، تأهيل منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك التي تعمل في المجال الصناعي. لذلك، نحاول في

هذه الورقة البحثية الإجابة على ما هي أهم التحديات السياسات الصناعية للقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (قطاع خارج المحروقات)؟.

وذلك من خلال إبراز النقاط التالية:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد الوطني
- واقع الصناعة والسياسات الصناعية في الجزائر
- الإستراتيجية الصناعية في الجزائر أهم تحديات المؤسسات ص و م.

**المحور الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد الوطني:**

يزداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصرنا الحالي باعتبارها الأداة الأكثر نجاعة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ظل تسارع التحولات الإقليمية والدولية، وسنحاول في هذا المحور أن نتعرف على مختلف المعايير المقترحة لتعريفها، والخصائص التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة، بالإضافة إلى واقعها على المستوى الوطني.

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولاسيما منها الصناعية لها القدرة على توفير المزيد من فرص العمل إضافة إلى قدرتها على العمل في مجال إنتاج الخدمات الصناعية والحرفية والسلع الغذائية والاستهلاكية الصغيرة ما يساهم بتغطية احتياجات السوق المحلية من هذه السلع لأنها مساهمة في إنشاء صناعات وخدمات محلية جديدة وفي تطوير الصناعات القائمة باعتبارها نواة لإنشاء صناعات أكبر حجما" (1).

**أولا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها:**

**1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تتباين الآراء حول وجود تعريف دقيق وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يختلف التعريف بين دولة وأخرى باختلاف إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية ومراحل نموها ومستوى التقدم التقني فيها فرغم أهمية الصناعات المتوسطة والصغيرة وانتشارها في دول العالم كافة إلا انه لا يوجد تعريف محدد لها يمكن من خلاله الاستدلال على هويتها وتمييزها عن بقية أنواع الصناعة (كبيرة وحرفيه ...).

يمكن رد صعوبات التعريف الموحد لهذا القطاع إجمالا إلى مجموعة من العوامل أهمها:

**- العوامل الاقتصادية:** وتضم ما يلي

أ- اختلاف مستويات النمو ب- تنوع الأنشطة الاقتصادية ج- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي

- **العوامل التقنية:** عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات فان ذلك يؤدي إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة

- **العوامل السياسية:**

أما البنك الدولي فمن جهته تبنى التعريف التالي(2):

- **المؤسسة المصغرة:** وشروطها أن يكون عدد موظفيها أقل من 10 وإجمالي أصولها أقل من 100.000دولار أمريكي ونفس الشرط السابق ينطبق على حجم المبيعات السنوية.
- **المؤسسة الصغيرة:** وهي التي تظم أقل من 50 موظفا وتبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.
- **المؤسسة المتوسطة:** ويبلغ عدد موظفيها أقل من 300 موظف أما أصولها فهي أقل من 15مليون دولار أمريكي ونفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

أما اللجنة الأوربية فقد ميزت بين المؤسسات بالتركيز على معيار حجم العمالة واستقلالية المؤسسة ورقم الأعمال والحصيلة السنوية ... ولقد أخذت الجزائر بالمعايير الأوربية في تحديد مفهوم "م.م.ص.م" فعرفت المؤسسات المصغرة بأنها تلك التي تشغل من عامل (1) إلى (9) عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أولا تتجاوز حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار، والمؤسسات الصغيرة هي تلك التي تشغل من 10 إلى 49 عامل، ويكون رقم أعمالها ما بين 20 مليون و200 مليون دينارا جزائريا، أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 100 مليون دينارا جزائريا.

لكن هنالك دول استقر الرأي إلى الأخذ في الاعتبار بمبدأ حجم الاستثمارات عند تحديد مفهوم ماهية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فعلى سبيل المثال أصبحت المشروعات المتوسطة في الهند تعرف "بالمشروعات التي لا تتجاوز تكاليفها الاستثمارية (750) ألف دولار و (65) ألف دولار للمشروعات الصغيرة ".

**ثانيا: مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلاتها:**

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة صفات تميزها عن المؤسسات الكبيرة، وتعترضها جملة من المشاكل ينبغي الوقوف عندها.

**1- مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

من أهم المميزات التي تختص بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن ذكر ما يلي(3):

- **سهولة التأسيس ( النشأة ):** تستمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من احتياجها على رؤوس أموال صغيرة نسبيا حيث أنها تستند بالأساس إلى جذب

وتفعيل مدخرات الأشخاص من اجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي.

- **مركز للتدريب الذاتي:** إن طابع هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب و التكوين لمالكيها و العاملين فيها و ذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار وتحملهم للمستويات التقنية و المالية و هذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات و المعرفة و هو الشيء الذي ينمي قدراتهم و يؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة و توسيع نطاق فرص العمل المتاحة.
- **تعظيم الناتج المحلي و تنويع هيكل الناتج الصناعي:** نعني بتعظيم الناتج المحلي بكفاءة رأس المال المستخدم و ذلك بقياس إنتاجية وحدة رأس المال ( القيمة المضافة / رأس المال المستثمر).
- **توفير الخدمات للصناعات الكبيرة :** إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة ( منتجات محددة ، أيدي عاملة ) حيث تتم هذه العملية عن طريق عقود تسمى: التعاقد من الباطن، وعلى سبيل المثال: العملاق الأمريكي لإنتاج السيارات "جنرال موتورز"، يتعاقد مع 26 ألف مصنع لإنتاج عدد من الأجزاء التي يحتاج إليها في العملية التصنيعية، ومن بينها 16 ألف مصنع يعمل بها أقل من 100 عامل.
- **إحداث التوازن بين المناطق:** تعمل على إحداث نوع من العدالة في التنمية الإقليمية، إذ أنها تتمكن من الانتشار في العديد من الأقاليم مما يساعد على تنمية تلك الأقاليم واستقرار السكان فيها.

كما أنه مالم يكن هنالك تعريف واضح ومتفق علية للصناعات الصغيرة والمتوسطة فهنالك مجموعة من السمات التي يمكن أن تميزها عن باقي الصناعة والتي يمكن إجمالها في:

- يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق وخاصة الصغيرة منها وفي كثير من الأحيان تكون عائلية من حيث الإدارة والعاملين.
- بساطة الهيكل التنظيمي حيث الإدارة المباشرة من قبل صاحب المشروع فضلا عن تخطيط وإدارة الإنتاج والتسويق والعمليات المالية.
- لا يحتاج العاملين إلى مؤهلات عالية للعمل في هذه المشاريع لمحدودية رأس المال المستثمر وبساطة التكنولوجية المستخدمة .

- تتمتع بقدر من التكييف وفقا لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود.
- تواضع جودة الإنتاج عند المقارنة مع الصناعات الكبيرة التي غالبا ما تتميز بتطورها التكنولوجي وحداثة نظم إدارة العمليات.

**2- مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تواجه المؤسسات ص.م مجموعة من المشكلات الهامة، أهم هذه المشكلات(4):

- مشاكل الائتمان والتمويل التي تعتبر من أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من حيث شروط الاقتراض الصعبة وعدم القدرة على التسديد وطلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة، نادرا ما تتوفر لدى هذه المؤسسات.
- من بين المشكلات التي واجهت هذه المؤسسات عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي والحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية، والتوزيع غير المدروس للعقار مما صعب للمستثمرين الحقيقيين في هذا القطاع من توسيع نشاطاتهم.
- نقص الكفاءات التسويقية والقوى البيعية عموما وعدم الاهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات عن حاجات السوق في ظل ظروف المنافسة وشدتها بين هذه المؤسسات مع بعضها البعض من ناحية، والمنافسة بينها وبين المؤسسات الكبرى من ناحية أخرى، والمنافسة بين هذه المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية من ناحية ثالثة.
- تسرب اليد العاملة المدربة من المؤسسات ص.م إلى المؤسسات الكبيرة بحثا عن شروط عمل أفضل من حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل بجانب توافر فرص أكبر للترقية، ما يضطرها باستمرار إلى توظيف يد عاملة أقل كفاءة ومهارة، وتحمل مشاكل وأعباء تدريبهم فضلا عن عدم بقائهم في أعمالهم وهو ما من شأنه أن يخفض من الإنتاجية ومن نوعية السلع المنتجة بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف.
- معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بأنماط تنظيم وتسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه اقتصاد تنافسي، أين تشكل المنافسة الشرط الأساسي لممارسة أي نشاط اقتصادي، وهذه الوضعية ناتجة عن الانفتاح الكلي للسوق وغياب التأهيل لهذه المؤسسات وهو ما ينطبق على معظم الدول النامية التي تمر بمرحلة تحول نحو اقتصاد السوق الحرة وعدم إلمام مدير المؤسسة بكل وظائف الإدارة والمعرفة الفنية وعدم الدراية بمشاكل الإنتاج أو التسويق أو

التمويل ونقص الإمكانيات والمؤهلات لتطوير آفاق المؤسسة باعتبار أنه من غير الممكن أن يكون الشخص الواحد على علم تام وكاف بكل هذه المسؤوليات.

**ثالثا: دور المؤسسات ص وم في الاقتصاد الجزائري:**

لقد اهتمت الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل واضح ابتداء من سنوات التسعينات مع تعاقب برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث كان النسيج الصناعي الجزائري مكونا بالخصوص من المشاريع الصناعية العمومية حيث كانت تمثل 80% من القدرات الصناعية، أما 20% المتبقية فهي تمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة وهي تابعة للقطاع الخاص، وإنشاء وزارة خاصة بهذه المشاريع هو دليل واضح على بداية الاهتمام الجدي بها(5)، حيث تشير الإحصائيات والأرقام المتوفرة إلى تنامي هذا القطاع وأهميته في دفع عجلة التنمية كخيار تبنته الدولة الجزائرية.

لقد تدعمت مكانة ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني بصفة واضحة من خلال سياسة الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث أولت الدولة أهمية بالغة لترقية ودعم هذا القطاع، وتشجيعه لأخذ مكانته في إنجاح عملية الإنعاش الاقتصادي، وإعادة الديناميكية للنسيج الصناعي، باعتبارها من أهم القطاعات القادرة على خلق الاستثمارات، وتوفير مناصب شغل جديدة، بالإضافة إلى مساهمتها الفعالة في إعادة تنشيط المحيط الاقتصادي، وتحقيق التنمية(6).

**1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات:**

لقد فاقت مساهمة القطاع الخاص سنة 2006 نسبة 79% في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات أما القطاع العام فإن مساهمته في المنتوج الداخلي الخام لم تتجاوز نسبة 21% .وهذا يرجع إلى الأهمية التي يحض بها القطاع الخاص نتيجة التوجه نحو الخوصصة.

**2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة:**

حققت القيمة المضافة سنة 2002 ما قيمته 1585,3 مليار دج في القطاع الخاص بنسبة 84,68% مقابل القطاع العام الذي بلغت قيمته 286,79 مليار دج، أما في سنة 2003 فقد ارتفعت القيمة المضافة إلى 1783,77 مليار دج في القطاع الخاص بنسبة 85,09% مقابل 312,47 مليار دج في القطاع أي بزيادة قدرها 224,15 مليار دج، واستمرت القيمة المضافة في الارتفاع إلى أن بلغت القيمة المضافة سنة 2006 في القطاع الخاص ما قيمته2605,681 مليار دج مقابل القطاع

العام الذي وصل إلى 510,221 مليار دج أي أن القيمة المضافة الكلية وصلت إلى 3115,902 مليار دج حيث ارتفعت بقيمة 1243,812 مليار دج سنة 2002.

**المحور الثاني: واقع الصناعة والسياسات الصناعية في الجزائر:**

ارتبطت السياسة الصناعية تاريخيا مع حماية الصناعات الناشئة في البلدان النامية أساسا، والحجة في هذا المجال أن صناعات البلدان النامية لم تتمكن من تطوير الإنتاج على أسس من الكفاءة لغياب أو قصر تجربتها في السوق، ولعدم إمكانية منافستها لصادراتها في أسواق الدول المتقدمة، أو واردات الدول المتقدمة في أسواقها المحلية.

كما أن الصناعات الناشئة في البلدان النامية لا تمتلك نفس التكنولوجيا السائدة في البلدان المتقدمة، و إن خبرات العاملين لديها من الإداريين والفنيين لا تقارن بتلك السائدة في البلدان المتقدمة.

وفي ظل هذا التفاوت في الإمكانيات التصنيعية مابين البلدان النامية والمتقدمة فأن أي ضغط على الصناعات الناشئة للتنافس مع المنتجات الصناعية المناظرة للبلدان المتقدمة سواء في الأسواق المحلية أو الأجنبية سيترتب عليه خسارة وبالتالي عدم إمكانية الاستمرار بالسوق، وفي ظل هذه القناعة بدأت أغلب البلدان النامية، إن لم يكن جميعها، باستخدام العديد من أدوات السياسة الصناعية، لحماية الصناعات الناشئة.

**أولا: تعريف السياسات الصناعية:**

هي مجموعة من الأدوات التي تستخدمها الحكومة مثل التعريفة الجمركية وغير الجمركية، والدعم، وسعر الصرف والائتمان الصناعي، وأسعار الفائدة...الخ، للتأثير على القرارات الصناعية والسلوك الصناعي وحماية الصناعات الناشئة.

**ثانيا: أنواع السياسات الصناعية**

لقد حرصت الكثير من البلدان النامية، و منها الدول العربية، خاصة بعد الحصول على استقلالها، على انتهاج سياسة التصنيع. وقد تم تبني نوعين من السياسات لتحقيق هدف التصنيع.

فيتم وصف بلد ما بأنه يتبنى إحداهما تبعا لنسبة الصناعات المقامة في إطار أي منهما.

**1- سياسة إحلال الواردات:**

تتضمن هذه السياسة إنشاء صناعات محلية لإنتاج منتجات كانت تستورد سابقا، ويتم ذلك من خلال إيجاد حواجز جمركية وغير جمركية ضد استيراد السلع الأجنبية المماثلة.وقد اعتبرت الصناعات الاستهلاكية كصناعات مرشحة بالمقام الأول لتطبيق هذه السياسة، وذلك لعدم تعقدها

تكنولوجيا، ولتوافر الطلب المحلي على منتجاتها. على أمل أن يتم إحلال الصناعات المتعلقة بالسلع الوسيطة والرأسمالية لاحقا(7).

كما تعني تطوير أو إدخال بعض الصناعات بالشكل الذي يؤثر على إجمالي الواردات بالنقص أو بزيادة عرض السلعة محليا لمواجهة الزيادة في طلبها باستخدام الوسائل المختلفة التي تؤثر على هذا العرض

ويرجع انتشار هذه السياسة إلى العديد من الأسباب أهمها قبول التصنيع كسياسة، وكهدف استراتيجي في العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية وان إتباع هذه السياسة يؤدي ويساعد على خلق طاقة وقوة صناعية تساهم في حل العديد من المشاكل وعلى رأسها البطالة(8)

**2-سياسة تشجيع الصادرات**

هي مختلف الإجراءات والوسائل التي تتبعها الدولة للتأثير على كمية وقيمة صادراتها بالشكل الذي يسمح بزيادة ومواجهة المنافسة الأجنبية بالأسواق العالمية وفي ظل التزامات العضوية في المنظمات الدولية، فقد انتهجت العديد من الدول النامية، وبتشجيع من برامج الإصلاح الاقتصادي، سياسة صناعية أخرى تقوم على استهداف السوق الخارجي بدلا من السوق المحلي(9).

إلا انه رغم ذلك يجب أن لا يتبادر للذهن، بان سياسة تشجيع الصادرات هي مرادفة لسياسات تحرير التجارة الخارجية، فكوريا مثلا نجد أن سياسات تشجيع الصادرات تعايشت مع العديد من التشوهات، والتي تتناقض مع سياسات تحرير التجارة.

ويرى أنصار هذه السياسة بأنها تؤدي إلى تحقيق نمو أفضل، لأنها توفر حوافز متشابهة للمبيعات الصناعية المحلية ولأغراض التصدير، وبالتالي تؤدي إلى تخصيص الموارد بناء على الميزة النسبية، كما تسمح باستغلال وفورات الحجم...الخ.

**ثالثا: واقع وتحديات الصناعة في الجزائر:**

تشغل الصناعة مكانة حساسة في الأنظمة الإنتاجية الوطنية، حيث يتطلب تطورها التعريف بالإستراتيجية الصناعية وذلك على الأقل لأربعة أسباب هي:

- الصناعة هي عامل قوي في بنية الاقتصاد الوطني، حيث تسمح ليس فقط بنشر بل بخلق الإرتقاء التقني والإبداع.
- تسمح الصناعة للمؤسسة والأمة تنمية قدراتها التنافسية وقدرتها على التفاوض حيث تشكل أحسن وسيلة للإنتاج في الاقتصاد الوطني.

- التطور التدريجي للاستثمار الصناعي اليوم لا يمكنه بالتأكيد أن يطرح وحده في السوق وبصفة أقل في السوق العالمية، فهو قليل التنافس.
- التطور التدريجي للاستثمار الصناعي لا يمكن التعهد به للسوق وحده أو الدولة وحدها.

منذ السنوات الأولى لاستقلال الجزائر أعطيت الأولوية لإقامة قاعدة صناعية عمومية متنوعة، تأخذ مكانتها في المجتمع وبناء الاقتصاد الوطني، حيث كان الإنتاج موجه حصريا للسوق الداخلية، ومع تحرير الاقتصاد الوطني المخطط له في بداية سنة 1990 وضع المؤسسات العمومية أمام وضعيات تنافسية لم تتهيأ لها، وفي نفس الوقت كان القطاع الخاص قد بدأ يتطور خصوصا مع مجيء النصوص التشريعية والقانونية المنظمة لذلك كقانون رقم 88-25 المؤرخ في 1988/07/12 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة.

إن إجراء المقارنة بين ما سجلته الصناعة الجزائرية مقارنة مع نظيراتها من الدول مثل: تونس والمغرب ومصر يبرز مدى التأخر الكبير في الجانب الجزائري. فالقطاع الصناعي العمومي خاصة أرهق كاهل خزينة الدولة جراء الاستثمارات الضخمة، أما حصيلة القطاع الصناعي خارج المحروقات فهي هزيلة، في سنة 1990 كانت حصة القيمة المضافة الناتجة عن القطاع الصناعي خارج المحروقات في الناتج الداخلي الخام 11% في مقابل 8.5% سنة 1995 وإلى 6% في سنة 2000 و5.7% في 2005، لقد تراجعت قيمة الثروة الناتجة عن القطاع الصناعي، وحصة القطاع العام في الإنتاج الصناعي الخام لم تتوقف عن التراجع منذ 1990، حيث كانت مساهمة القطاع الصناعي العمومي 71% من الإنتاج الصناعي سنة 1990 مقابل 51.4 % سنة 2000، 47.1% سنة 2003، 41.4 %سنة 2005.

الصناعات التحويلية العمومية سجلت سنة 2004 مكشوف بنكي بقيمة 64 مليار دج، مقابل 52 مليار دج سنة2003 (10).

إن عواقب هذه المشاكل المالية لها تداعيات على مستوى النظام المصرفي حيث ترفض البنوك تمويل مدخلات هذه الصناعات (خاصة الصناعات الحديدية والميكانيكية وصناعة الخشب...إلخ) ولهذا أصبحت قدرات الإنتاج تستعمل بشكل ضعيف، كما أن الانفتاح التجاري والاقتصادي كشف النقاب عن ضعف التنافسية التي تعانيها الصناعة الوطنية العمومية.

ويمكن عرض السمات العامة للوضع الصناعي في الجزائر في النقاط التالية:

- عدم وجود إستراتيجية صناعية واضحة المعالم والأهداف.
- سيطرة صناعة المحروقات على هيكل الناتج الصناعي.

- ضعف القدرة التنافسية مما أدى إلى انخفاض حجم الصادرات الصناعية خاصة خارج المحروقات.
- خلل في هيكلية المؤسسات والشركات الصناعية القائمة.
- تدني المردود الاقتصادي للقطاع الصناعي العمومي، وانخفاض جودة منتجاته وتراكم مخزونه وتخلف قدرته خاصة التسويقية.
- تدني أداء القطاع الصناعي العام بسبب نقص الأداء في مستوى الموارد البشرية من حيث المهارات الفنية والتأهيل وانعدام سياسة التحفيز والتطوير والابتكار وتدني الأجور.
- ضعف مستويات التطور العلمي والتكنولوجي.
- ضعف البيئة الاستثمارية وانخفاض مستويات الاستثمار الصناعي.

أمام هذه الوضعية السيئة التي يعاني منها القطاع الصناعي في الجزائر هناك تحديات أخرى تواجهه وتطورات في المحيط تجعل ضرورة الإسراع في علاج هذه الإختلالات أمرا في غاية الأهمية، ويمكن إبراز هذه التحديات على المستويين:

**المستوى الخارجي:**

- العولمة وفرض الاندماج بالاقتصاد الدولي.
- مسايرة التطور الذي طرأ على مفهوم المزايا المقارنة (التي كانت تعرف بالموقع الجغرافي والموارد الطبيعية ورخص العمالة) واستبداله بمفهوم التنافسية الدولية ضمن العمل في آليات السوق.
- خلق صناعات جديدة ذات قيمة مضافة وتنافسية عالمية تعتمد على بنية تحتية تكنولوجية ومعلوماتية متطورة.
- الانفتاح التجاري الذي تبنته الجزائر عبر المنظمة العالمية للتجارة والشراكة الاقتصادية الأوروبية، وما سيترتب عن هذا الانفتاح من تهديد لبنية القطاع الصناعي الذي لم تتم بعد إعادة تأهيله من حيث مقوماته الذاتية، وافتقاده لعناصر التكافؤ في مناخ العمل مع الدول الأخرى.

**المستوى الداخلي:**

- التزايد السكاني والأعباء المترتبة عن تنامي حجم العمالة.
- معالجة المشاكل البنيوية التي يعاني منها القطاع الصناعي العام والخاص.

- تطوير أنظمة التعليم العام والمهني والجامعي وبرامج التدريب والتأهيل ومنظومات الابتكار والتطوير والبحث العلمي بما يخدم التوجهات الصناعية الجزائرية ومتطلباتها.

## المحور الثالث: الإستراتيجية الصناعية في الجزائر

إن التطور التدريجي للاستثمار الصناعي اليوم لا يمكنه بالتأكيد أن يطرح وحده في السوق وبصفة أقل في السوق العالمية، فهو قليل التنافس وحامل بشكل واسع لعناصر احتكار الأقلية في السوق و لا يمكن أيضا التعهد به للدولة وحدها لان التسيير الحكومي لا يضمن التخصيص الأمثل للموارد، كما لا يعتمد- التطور التدريجي للاستثمار الصناعي- فقط على المعرفة الكاملة بالفروع والمزايا المرتبطة بترقيتها بل أيضا على كل مجموع سياسات المواكبة والحث.

فالحكومة تعرف الإستراتيجية الصناعية مصممة كإطار توافقي للسياسات العمومية ومبادرات المؤسسات، قصد إعادة بعث الإنتاج الصناعي مع تثمينه ومنحه الإمكانية لأداء دوره كاملا في النظام الإنتاجي ليس فقط كعامل بنيوي في الاقتصاد الوطني، وعامل لنشر الارتقاء التقني لترقية الإبداع، ولكن أيضا كوسيلة إدماج في الاقتصاد العالمي.

**أولا: إنعاش الإنتاج الصناعي في الجزائر:**

منذ السنوات الأولى لاستقلالها أعطت الجزائر الأولوية لقاعدة صناعية عمومية متنوعة بان تأخذ مكانتها، حيث كان الإنتاج موجه حصريا للسوق الداخلية، وتحرير الاقتصاد الوطني، المخطط له في بداية سنة 1990، وضع المؤسسة العمومية أمام وضعيات تنافسية لم تتهيأ لها، في نفس الوقت كان القطاع الصناعي الخاص قد بدأ بالتطور بتفضيل من النص التشريعي والقانوني الموضوع وخصوصا من قبل القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادي الوطنية الخاصة.

تقدر اليوم المساهمة في القطاع الصناعي الخاص للصناعة الاستثمارية الوطنية بحوالي 35%، وحتى و لو ضيعت حصص مهمة من السوق الداخلية، تملك الصناعة الوطنية بنية تحتية متينة ولكن تحتاج إلى إعادة الانتشار في إطار الآفاق المستقبلية للعولمة.

**1- الورشات الكبرى في الجزائر:**

يعد تحويل إطار الصناعة محور رئيسي ترتكز عليه إستراتيجية التنمية الاقتصادية الجزائرية وهي موجهة لصالح مجموعة من السياسات العامة و التي تهدف إلى تطوير المنافسة والفعالية للمؤسسة الوطنية، إن الشروع في تنفيذ هذه السياسات يمر من خلال عدة ورشات كبرى

تقوم الجزائر بمتابعتها منذ عدة سنوات والتي تعنى خصوصا بترقية الاستثمارات، رفع مستوى المؤسسات، تنظيم النشاطات الاقتصادية، خوصصة وإعادة هيكلة القطاع الاقتصادي.

تعتبر إعادة هيكلة الجهاز الاقتصادي محورا أساسيا آخرا لإستراتيجية التنمية في الجزائر وتمر بعدة إصلاحات اقتصادية مهمة يبدأ تنفيذها من خلال إطلاق مجموعة من الورشات الكبرى المختلفة و التي تخص أساسا النظام النقدي و سوق رؤوس الأموال، سوق العقار الاقتصادي وسوق السلع و الخدمات، وإن هذه التحولات و التي تحمل في طياتها تغييرات جذرية لتطرح تحديات جسيمة. فالجزائر اليوم عازمة على أن تواجه التحدي مقتدية في ذلك بمسار ثابت، متابعة التزامها بتحقيق تطور مستمر مع تسريع انتقالها نحو اقتصاد السوق الفعال و المسجل باستحقاق في سلسلة للعولمة ذات مسار واحد.

وقال وزير الصناعة و ترقية الاستثمارات الجزائري السابق حميد طمار أن إجمالي حجم الاستثمارات العربية في الجزائر بلغ 524 مليار دينار جزائري - الدولار الامريكى يساوى حوالي 63 دينارا - بين عامى2001 و 2007 تمثلت في 264 مشروعا معظمها خارج قطاع المحروقات.

وكما تشهد أيضا التحركات الملموسة التي تقودها الجزائر منذ عدة سنوات من اجل استحداث مجموعة المعايير المؤسساتية، التشريعية والقانونية و ذلك من اجل عصرتنها والارتقاء بها إلى المعايير العالمية.

صنفت الجزائر سنة 2007 في المرتبة ال82 عالميا فيما يخص الصادرات خارج المحروقات بقيمة تقدر بـ 1.3 مليار دولار من الصادرات أي بزيادة تقدر بـ 82 بالمائة في ظرف خمس سنوات.

في ما يلي بعض الأرقام حول تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ما بين 2002 و2007 حسب الجمارك الجزائرية(11):

-تطور الصادرات حسب فئة المواد:

. المواد الخام : + 13.3 بالمائة

. المواد الغذائية: + 7.2 بالمائة

. التجهيزات الصناعية: - 3.8 بالمائة

. المنتجات نصف المصنعة : - 73.3 بالمائة

-تطور صادرات الصناعات الغذائية:

. المياه المعدنية والمشروبات الغازية : + 862 بالمائة

. الرخويات: +516 بالمائة

. عجينة السكر: + 398 بالمائة

. السمك الطازج : +158 بالمائة

**ثانيا: الإستراتيجية الصناعية الجديدة للصناعة الوطنية**

تعتمد على تحديد القطاعات ذات الأولوية والقطاعات التي تفتقر إليها الجزائر مثل صناعة المواد البتروكيماوية والمخصبات الزراعية والصناعات الغذائية ومواد البناء والالكترونيات والصناعة الصيدلانية وهندسة الغذاء فضلا عن السيارات وصناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

تهدف هذه الإستراتيجية على المنافسة والكفاءة وميزة نسبية طويلة الأجل على أساس ما يلي:

- تنمية الموارد البشرية، وتشجيع الابتكار
- الابتكار والمعرفة
- الإدارة الفعالة للإقليم ،
- تنمية الموارد الطبيعية المرتبطة المبنية على الفوائد والابتكار والموارد البشرية.

***أبعاد الإستراتيجية:**

- استعادة الدولية والإقليمية لأسواق السلع النهائية
- إعادة تأهيل وإعادة الانتشار من المنطقة الصناعية من السلع الوسيطة (الميكانيكية، والكهربائية والمعدنية)، وتعزيز التواصل فيما بين القطاعين العام والخاص والصناعة.
- استغلال الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة والمواد الخام.
- إنشاء صناعات جديدة لتوليد القيمة المضافة.
- إنشاء مناطق التنمية الصناعية والتكنولوجيا المتكاملة

فيما يتعلق إعادة بعث الصناعة الوطنية، قدم برنامج عمل وزير الصناعة وترقية الاستثمارات توجيهات مستخرجة من الملف الحامل الإستراتيجية و سياسات بعث التطور الصناعي.

هذا الملف طرح للمناقشة بشكل موسع بين مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية أثناء الجلسة الوطنية للصناعة، حيث تشكل انعكاس قطاعي لاستراتيجيه تنمية الاقتصاد الوطني.

ارتكزت الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر على المحاور التالية:

- الانتشار القطاعي للصناعة.
- انتشار و توسع حيز الصناعة.
- سياسات الترقية الصناعية.

**1- الانتشار القطاعي للصناعة:**

سيتم من خلال ثلاث برامج هي تثمين الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي و ترقية الصناعات الجديدة.

**أ - تثمين الموارد الطبيعية:**

الغاية المرجوة هي النهوض بالصناعات التي تسمح للجزائر بأحسن استغلال لمؤهلاتها الطبيعية و المرور من البلد المستورد إلى بلد مصدر للمواد المحولة، بتكنولوجيا أكثر تهيأ و بقيمة مضافة أقوى، والقطاعات المعرفة على هذا المستوى تخص بوجه أدق البيتروكيمياء، الألياف الاصطناعية، المخصبات، صناعة الحديد (الفولاذ)، صناعة استخراج المعادن غير الحديدية وتنقيتها ( الألمنيوم ) ومواد البناء ( المواد اللينة المائية ).

**ب - تكثيف النسيج الصناعي**

و يتعلق بتشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات الواقعة ضمن الخطوات الأخيرة لسلسلة الصناعة، وهي تلك المتعلقة عموما بالتجميع و التوضيب، كالصناعة الكهربائية والالكترونية، الصناعة الصيدلانية و البيطرية، صناعة تحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات غذائية، صناعة مواد التجهيز.

**ج - ترقية الصناعات الجديدة**

ويكون الاهتمام الخاص سيقدم لترقية الصناعات التي تعتبر إما غير موجودة (صناعات جديدة) وإما التي تشهد تقصيرا و تأخر جهوي من قبل الجزائر، و يتعلق الأمر على وجه الخصوص بالصناعات المتعلقة بصناعة السيارات.

**2- انتشار و توسع حيز الصناعة:**

البعد الثاني لانتشار الصناعة، لا تتقارب مع المظهر الخارجي الحالي للمناطق الصناعية ويجب الاستجابة لرؤية أكثر تحضرا و لمفاهيم أكثر خصوبة، مثل مناطق التطور الصناعي المدرجة، مناطق التحكم الاقتصادي أو المناطق المتخصصة.

تطورها سيسمح بخلق تعاون باستغلال التركيز الفضائي للنشاطات الاقتصادية و ذلك بوضع الشركات، المؤسسات العمومية للضبط و أيضا هيأت البحث، التكوين والخبرة داخل الشبكة.

هذا التعاون الذي سيخلق أيضا المساحات الجديدة سيكون لهم مفعول لإحداث مناخ جزئي للأعمال بشكل فعلي و تعميق الاستثمارات.

**3- سياسات التطور الصناعي:**

تغطي أربع مجالات كبيرة وهي وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي، الإبداع، تطوير الموارد البشرية و ترقية الاستثمار الخارجي المباشر، عصرنة المؤسسات، التي تسجل أهدافها وطرق تسييرها في إطار إستراتيجية التصنيع.

- الإبداع والصناعة تعتبر اليوم الأفكار المحركة للتطور، فنظام إبداع داخلي المنشأ عليه بتغذية تطور قطاع الصناعة الجزائري، إلا أن هذا التطور التدريجي الذي لا يستطيع أن يكون مؤمنا بحركية السوق وحدها، بل يحتاج لتدخل السلطات العمومية، النظام الوطني للإبداع سيتم إعداده ووضعه لدعم سياسة الترقية و التطوير للتقدم التقني.

- تطوير الموارد البشرية والمؤهلات واحدة من التوجيهات القوية للإستراتيجية الصناعية، حيث تعتبر هاته الأخيرة الرأسمال البشري ليس فقط عامل من عوامل الصناعة مثله مثل الرأسمال المادي و لكنه أيضا عامل قوي يفضل امتصاص التكنولوجيات الصناعية العصرية.

- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر يستجيب لسياسة تستهدف تجنيد الإسهامات الخارجية مع توجيهها، تمويل النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ودمج التكنولوجيات الجديدة بفضل التعدد الاقتصادي الداخلي التي تولد (التكنولوجيا التنظيم، التطبيقات الإدارية، توسع المنافذ للسوق الوطنية)، وتلعب الاستثمارات الخارجية المباشرة دور تكميلي و تدريبي بالنسبة للاستثمار الوطني وسياسة نشيطة للحالة الضرورية لتسهيل إرساء الاستثمارات الخارجية المباشرة في النسيج الصناعي و إدماج مفعولها الداخلي لفائدة المؤسسات الوطنية.

**ثالثا: التحديات التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة:**

تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من التحديات ، قسم منها داخلية ترجع إلى قضايا فنية وتنظيمية وتمويلية تخص هذه الصناعات ، وقسم منها خارجية تتعلق بالمنافسة العالمية في ظل العولمة، وفيما يلي توضيح لأهم هذه التحديات (12):

**1- تحدي العولمة:**

تضع التحولات الجارية على الصعيد العالمي نتيجة لظاهرة العولمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة أمام تحديات كبيرة تتمثل بالأتي :

**أ- تحدي التكتلات الاقتصادية:** سينجم عن النظام العالمي الجديد خلق تحالفات اقتصادية ، وسيعزز من توجه العديدة من الدول صوب التكامل الاقتصادي للقدرة على البقاء والاستمرار مما سيقود إلى تأجيج درجة المنافسة بين تلك التكتلات الاقتصادية والأمر الذي سينعكس بدوره على قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

**ب- تحدي الإصلاح الاقتصادي:** تبنت الجزائر سياسة تحرير السوق والانفتاح على العالم الخارجي، حيث تسعى للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، كما قامت بتشجيع الاستثمار الأجنبي للدخول في المشاريع الاقتصادية الوطنية، وشرعت القوانين التي تنظم عمله، كما تبنت برامج لخصخصة المؤسسات الحكومية وتحويلها إلى مؤسسات خاصة. وان كل ذلك يتطلب إعادة هيكلة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بما يكفل قدرته على التفاعل مع البرامج والخطط التنموية، ومساهمته في استحقاقات إنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي .

**ج- تحدي ثورة المعلوماتية:** تشير الدلائل على أن سمة القرن الحادي والعشرين هي المعلوماتية ، وتؤكد أبحاث البرفيسور رومر بأن المعلومات ستشكل عنصر إنتاجي جديد سيتفوق على عناصر الإنتاج الأخرى التقليدية العمل ورأس المال والأرض والتنظيم وستصبح العنصر الحاسم في النمو الاقتصادي الحديث، ما يضع الصناعات الصغيرة والمتوسطة أمام وجوب الاعتماد المتصاعد على تكنولوجيا المعلومات ووسائلها المتقدمة بقصد توسيع وتطوير خدماتها بما يحقق التأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين معها .

**د- تحدي التنافسية العالمية:** سيقود الانفتاح على العالم الخارجي ورفع القيود أمام حركة التجارة الدولية إلى تزايد المنافسة في القطاعات الاقتصادية المختلفة مما يستدعي انطلاق روح الإبداع والتطوير والحفاظ على الجودة الشاملة للخدمات والسلع المقدمة كي تستطيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة غزو الأسواق العالمية أو على الأقل حماية نفسها من غزو الصناعات الأجنبية (13) .

**2- تحديات إدارية وتسويقية :**

تواجه معظم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن مجموعة من المشكلات الإدارية والتسويقية والتي تختلف بطبيعة الحال باختلاف نوع المنشأة، وطبيعة النشاط الذي تمارسه، وتتمثل أهم هذه المشكلات بالاتي(14):

- مشكلة نقص القدرات والمهارات الإدارية والتسويقية وما يصاحب ذلك من مشكلة عدم إتباع أساليب وإجراءات الإدارة الصحيحة في تصريف أمور الصناعة وعدم اتخاذ القرارات السليمة على المستويات كافة .

- عدم وضوح الإجراءات والأنظمة المتربطة بعمل هذه الصناعات.
- مشكلة المنافسة بين المنتجات المستوردة ونظيراتها من المنتجات الوطنية.
- مشكلة انخفاض حجم الطلب على منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

**3- تحديات فنية :**

تعتبر الدراسات الفنية ودراسات الجدوى الاقتصادية وتوافر المعلومات الحديثة والدقيقة حول حركة الأسواق والبيئة الاقتصادية من المستلزمات الضرورية لإقامة واستمرار أي مشروع خاصة في المجال الصناعي. ومن المؤسف حقا فإن اغلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعاني من نقص ملحوظ في هذه المجالات مجتمعة، وينعكس ذلك على مستوى تكاليف الإنتاج وأسعار البيع والتسويق بصفة عامة وعدم القدرة على مواكبة التطورات الحديثة لإنتاج السلع والخدمات التي تلبي رغبات المستهلكين وفق المواصفات الدولية المطلوبة لكسب رهان المنافسة.

**4- تحديات التمويل:**

يشكل تحدي ضعف التمويل معوق رئيسي يحول دون نمو نشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة. ويشير بعض الباحثين إلى أن إيجاد فرص تمويل تتناسب مع حجم ونشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة لا تزال تمثل عائقا حقيقيا على نطاق العالم بصفة عامة، وعلى نطاق الدول النامية بصفة خاصة، حيث يلاحظ أن ضعف تمويل الصناعات المذكورة يمثل العقبة الرئيسة أمام تنميتها، بل وحتى استمراريتها وترصد الجهات المختصة عن التجارة في بعض الدول الشكوى الرئيسية لأصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة ويرون أنها تتركز بصورة مستمرة في أن المشكلة الحقيقية تكمن في عدم الحصول على التمويل والدعم والحوافز، وانه إذا ما توفر هذا العنصر، فإن المعوقات يكمن حلها.

**5- غياب الإطار المؤسسي المستقل الذي يراعى مصالح الصناعات الصغيرة والمتوسطة:**

أسفر غياب الإطار التنظيمي أو الكيان المؤسسي الذي تعمل في ظله الصناعات الصغيرة والمتوسطة متمثلا في التشريعات الخاصة بها، وجهة عليا أو مستقلة مقامة لرعاية مصالحها إلى افتقاد الصناعات الصغيرة والمتوسطة العديد من الركائز الرئيسية المطلوبة لتنمية وتطوير دورها في الاقتصاد الوطني.

**خلاصة:**

يستخلص من هذه الورقة أن القطاع الصناعي بحاجة دائمة للمصادر التمويلية من أجل كسب التحديات وعدم الاعتماد كلية على عائدات البترول، وتحقيق الاكتفاء الذاتي بعيدا عن الواردات الأجنبية مما يزيد في معدلات النمو، وأن الصناعة هي الجهاز الوحيد القادر على تخطي عراقيل المؤسسات التي تعمل تحت مظلة العولمة، لذا يتوجب الاهتمام وتكثيف الوعي الصناعي لدى الشعوب وتعزيز الجهود لتنمية المعارف الصناعية باعتبارها حبل الإنقاذ من التشوهات العامية الحالية ولعل تجربة دول جنوب شرق أسيا الرائدة في عملية التصنيع درس يستفاد منه، فقد كانت اليابان القدوة الصناعية التي أخذ عنها الماليزيون القيم وكيفية إعداد الخطط.

وتمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص تجعلها قادرة على دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لكنها تواجه العديد من المشاكل التي تهدد وجودها واحتمالات نموها، إذ لا بد من معالجتها وتأهيلها لتمكينها من تحقيق الآفاق المنتظرة منها، وتفعيل مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة على المستوى الوطني، وعلى الرغم من سعي الحكومة الجزائرية للخروج من النظم الاقتصادية التي اعتمدت على الزيادة في عائدات النفط لسنوات عدة – تحضير الاقتصاد إلى ما بعد النفط –، إلاّ أن هذا التغير لا يزال بطيئا جدا وهذا ما يضع القطاع الصناعي بشكل عام وقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص في معادلة صعبة من جهة غير قادرة بعد على مواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات الحاصلة في العالم ومن جهة أخرى على تنمية قدرتها للاستمرار في الاقتصاد.

**الهوامش:**

1- عباس المغني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى دعائم التنمية الصناعية في المملكة،،منتديات بوابة المرأة، http://www.womengateway.com/arwg/Qadhya+Almaraa/Tanmeya/alsagheera.htm

2- لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسبل دعمها وتنميتها، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص11.

3- صالح صالحي،أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 2004/3، ص24. بتصرف

4- عبد الرحمان بن عنتر، عبد الله بلوناس، مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية، الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 24- 27 ربيع الأول 1424ه الموافق ل25- 28 ماي 2003، ص ص(421-423) بتصرف.

5- فريدة لرقط، زينب بوقاعة، كاتية بوروبة، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، (تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية المنعقدة خلال الفترة 24-27 ربيع الأول 1424 الموافق 25-28 ماي 2003، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف. ص120.

6- سلطاني محمد رشدي، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006/2005، ص99.

7- أحمد الكواز ، السياسات الصناعية. الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2002، ص2

8- مصطفى عز العرب، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1988، ص ص 165-168

9- أحمد الكواز ، ص2

10- بودي عبد القادر، بحوصي مجدوب، الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية في الدول العربية، 24/23/أفريل 2008، المركز الجامعي المدية.

11- أخبار اليوم، الجزائر في المركز ال82 عالميا في الصادرات خارج المحروقات، www.akhbarlyoum-dz.com 17-11-2008,23 :40

12- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية،

13- وليد زكريا صيام ، فرص نجاح المشاريع الصغيرة في ظل العولمة ، مجلة افاق اقتصادية ، العدد (100) ، ديسمبر2004، ص 78 .

14- خالد السهلاوي ، دور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية ، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 94 ، يناير ، 2004 ، ص 14.